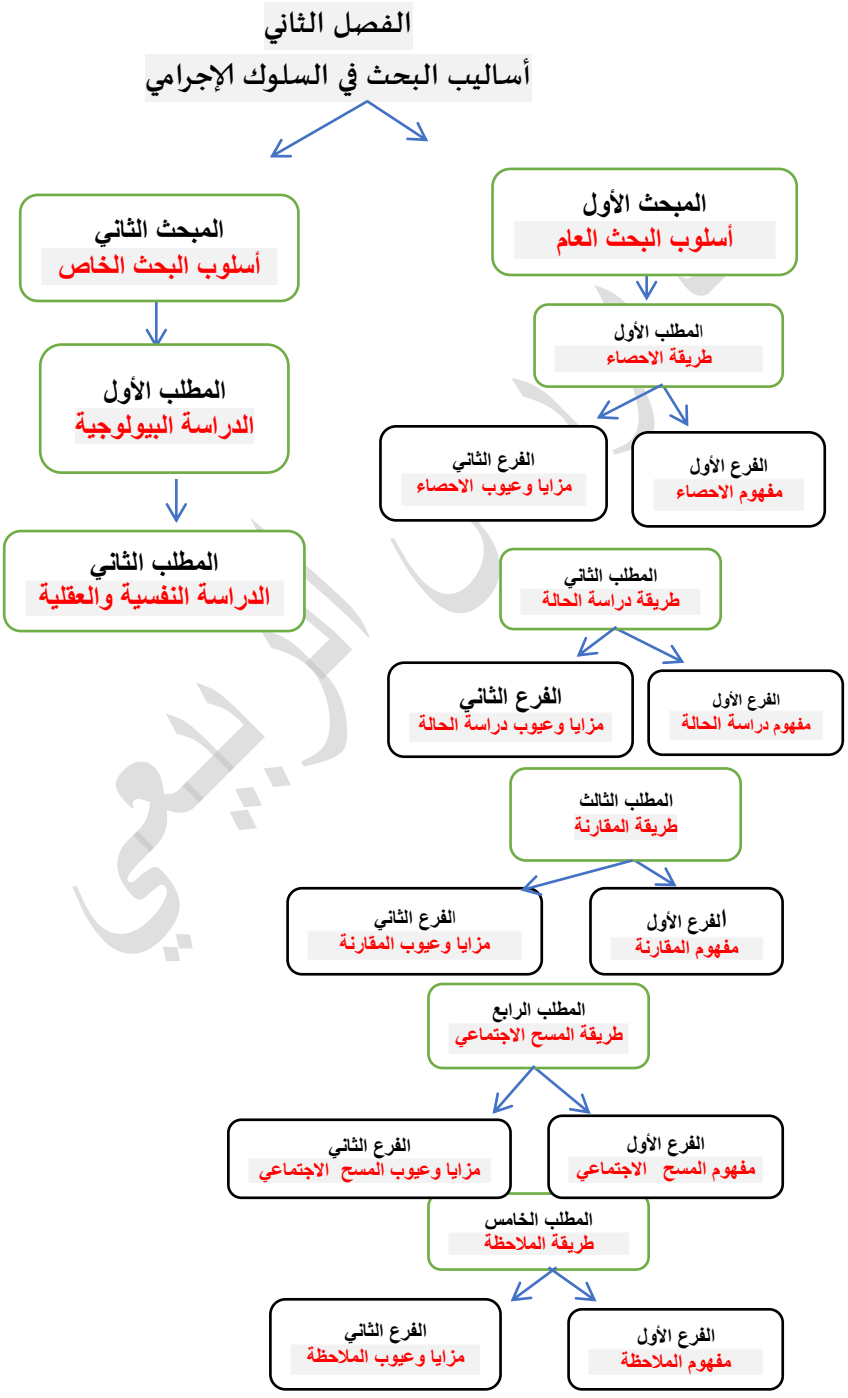
الفصل الثاني
أساليب البحث في السلوك الإجرامي
المبحث الأول
أسلوب البحث العام
المطلب الأول
طريقة الاحصاء
الفرع الأول
مفهوم الاحصاء
الفرع الثاني
مزايا وعيوب الاحصاء
المطلب الثاني
طريقة دراسة الحالة
الفرع الأول
مفهوم دراسة الحالة
الفرع الثاني
مزايا وعيوب دراسة الحالة
المطلب الثالث
طريقة المقارنة
الفرع الأول
مفهوم المقارنة
الفرع الثاني
مزايا وعيوب المقارنة
المطلب الرابع
طريقة المسح الاجتماعي
الفرع الأول
مفهوم المسح الاجتماعي
الفرع الثاني
مزايا وعيوب المسح الاجتماعي
المطلب الخامس
طريقة الملاحظة
الفرع الأول
مفهوم الملاحظة
الفرع الثاني
مزايا وعيوب الملاحظة
المبحث الثاني
أسلوب البحث الخاص
المطلب الأول
الدراسة البيولوجية
المطلب الثاني
الدراسة النفسية والعقلية

المبحث الأول

أسلوب البحث العام

أن الهدف الكامن وراء البحث في العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي ، هو لمعرفة أسباب انتشار الجرائم في المجتمع ، بغية في تقديم هذه الدراسات للجهات المعنية بمكافحة الإجرام ، لإيجاد الوسائل الكفيلة للحد من أضرارها وتحجيم اخطارها فضلاً عن وضع السياسة التأهيلية المناسبة لحالة كل مجرم ، وعليه فأن اساليب البحث العلمية الاجتماعية تقدم للباحث المعلومات الخاصة بالجرائم الواقعة في مكان معين أو في زمان معين وبالقدر الذي يراه كافياً من المعلومات التي يحصل عليه من خلال تجاربه وابحاثه في ضوء السلوك أو الجريمة محل البحث ، لاستخلاص النتائج الحقيقة التي تنفع في تقديم الحلول المناسبة للتصدي لها ، وقد خصصنا لهذا المبحث خمسة مطالب للبحث في طرق أسلوب البحث العام، وكالآتي :-

المطلب الأول

طريقة الاحصاء

يعد الاحصاء من أحد الطرق المهمة لتفسير الظاهرة الاجرامية وتحويلها إلى ظاهرة عددية ، فيتم دراسة الجرائم المرتكبة في مكان معين خلال فترات قد تطول أو تقصر ،أو البحث في الجرائم خلال فترة زمنية معينة و بأماكن متعددة ، لتفسيرها ومعرفة السبب المؤدي إليها ومدى ارتباطها به، فيتم جمع عدد الجرائم وطرحها على الاماكن التي وقعت فيها ، وتقسيمها بحسب كل نوع من انواعها لاستخلاص عدد و أنواع الجرائم الواقعة في المكان محل البحث أو خلال الفترة المحددة للدراسة ، ليتم التعرف على سبب ارتكابها ، وتفسير علاقتها بالعوامل الداخلية أو الخارجية المؤدية إليها . وعليه

سنخصص هذا المطلب للبحث في مفهوم الاحصاء ، ومن ثم سنبين أهم المزايا والعيوب التي تعترضه في فرعين وكالآتي :-

الفرع الأول .

مفهوم الإحصاء .

يستفاد من الاحصاء في دراسة الظواهر الاجتماعية بصورة عامة والظاهرة الإجرامية بصورة خاصة . و يعد الاحصاء من الاساليب التي يتم اللجوء إليها لتحليل الظاهرة الاجرامية ؛ من خلال البحث في الأسباب المؤدية إليها ، فوظيفة الاحصاء هي البحث في ظاهرة الاجرام ؛ و التعبير عنها بالأرقام إذ يستخدم الاحصاء لمعرفة عدد الجرائم الواقعة خلال فترة معينة وتوزيع هذا العدد على الجرائم المختلفة ، لمعرفة مدى علاقتها بالظروف البيئية المختلفة كتغير الفصول ودرجة التعلم والحالة الاقتصادية [1]، فهو يبين مدى الزيادة أو النقصان في عدد الجرائم الواقعة في مجتمعٍ ما خلال فترة معينة . لمعرفة مدى تأثير التطور والتغير الحاصل في الحاجات الضرورية للأفراد على سلوكياتهم ، للكشف عن أسباب ارتكاب الجريمة .

* وهنا يثار سؤال : ماهي طرق الدراسة الاحصائية ؟ .

نجيب على هذا السؤال بالقول : أن للدراسة الاحصائية **طريقتان** : أحدهما مكانية و الأخرى زمانية ، يطلق على الطريقة المكانية بالثابتة وعلى الطريقة الزمانية بالديناميكية [2] .

* **أولاً** :الدراسة المكانية (الثابتة) : فإنها تتعلق ببيان الظاهرة الاجرامية المرتكبة من قبل طائفة معينة من المجرمين في فترة زمنية معينة في مكان

([1]) د. فوزية عبد الستار ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

([2]) د. محمد جبار شلال ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

معين في بلد ما ومقارنتها مع الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة بالمكان الذي اجريت فيه الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة ، لاستخلاص درجة الاجرام في المكان المعين محل الدراسة ومثالها دراسة الجرائم الجنسية أو جرائم الأموال وربطها بظاهرة البطالة أو بالأوضاع الاقتصادية [1] ، أي بمعني أن عوامل العوز والفقر هي التي دفعت بالجاني إلى ارتكاب الجريمة . أن هناك علاقة طردية ما بين البطالة والجرائم الجنسية أو جرائم الاموال لكون المجرم غير قادر على تلبية متطلباته الاساسية ما دفعه الفقر والعوز إلى سلوك الجريمة لتلبيتها لكونه غير قادر على تلبيتها في الظروف الطبيعية .

* **ثانياً : الدراسة الزمانية (الديناميكية)** : فإنها تدرس الظاهرة الاجرامية في مكان واحد ولكن خلال سنين عدة ، فهي تدرس منسوب الإجرام من ناحية الزيادة أو النقصان خلال فترة محددة ، لمعرفة حجم التطور والتغير الذي طرأ على الظاهرة الإجرامية في المجتمع خلال تلك الفترة .

الفرع الثاني

مزايا وعيوب الاحصاء

يتسم الاحصاء بالعديد من المميزات التي تجعل من الاحصاء طريقة مهمة في الكشف عن الجرائم و مرتكبيها ، و التي لابد من البحث فيها ؛ للتعرف على نسبة الإجرام المتحققة في مكان معين أو خلال فترة معينة ، إلا أنه وبالمقابل هناك العديد من العيوب التي من شأنها أضعاف قوة الاحصاء بوصفة وسيلة كاشفة عن الإجرام ، وتمنع من الاخذ به لوحده والاعتماد عليه كلياً في الكشف عن الظاهرة الاجرامية ، أو في التعرف عن المجرمين ، إلا أن ذلك لا يمنع من اعتمادها كطريقة مساعدة للكشف عن منسوب الإجرام المتحقق في بالمكان أو الزمان المخصص للدراسة ، وعليه سنبحث في مزايا وعيوب طريقة الإحصاء في فقرتين مستقلتين وكالآتي :-

---

([1]) د. جمال الحيدري ، علم الإجرام المعاصر، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩، ص ٢٣.

أولاً : مزايا الاحصاء :- يؤدي الإحصاء دوراً كبيراً في الكشف الجرائم وعن مرتكبها ، إذا أنه يعد الوسيلة الأفضل في تقديم الرقم الحقيقي عن الجرائم المرتكبة في المجتمع لا سيما جرائم القتل ، إلا إن دوره يضعف في الكشف عن الجرائم الخاصة كجريمة سرقة الزوج لأموال زوجته ، فهذه الجريمة لا يمكن الكشف عنها ومن ثم تقييدها في السجلات الرسمية ،إلا في حالة ما إذا قامت الزوجة بالتبليغ عن الجريمة أي التي تقع من المجني عليه و الأقرب لوله العديد من المميزات

١- طريقة الاحصاء توضح مدى علاقة الظاهرة الاجرامية بالظواهر الاجتماعية برمتها التي من شأنها التأثير في السلوك الاجرامي، كما أنه يفسر الرابطة ما بين الظاهرة الاجرامية و العوامل الخارجية و البيئية الطبيعية والثقافية والاقتصادية .

٢- يبين الاحصاء مدى علاقة الظروف الشخصية للمجرم والتي تتمثل بالسن والتعليم والثقافة والمهنة والهوايات وكل ما من شأنه التأثير في نفسيته ودفعه صوب ارتكاب الجريمة.

٣- طريقة الاحصاء تبين عدد الاشخاص الذين تم إلقاء القبض عليهم ، والاشخاص الذين تمت محاكمتهم ، والاشخاص الذين نفذت الاحكام بحقهم ، و الذين لم تنفذ بسبب هرب المحكوم عليهم ، أو بسبب التنازل أو العفو عنهم أو أي سبب أخر.

٤- طريقة الاحصاء تمكن الجهات الأمنية من معرفة نوعية الجرائم ،وسائل ارتكابها ،وعددها ،لتستطيع على أثرها اتخاذ الوسائل الكفيلة بالتصدي لها. كما يظهر الاحصاء مدى كفاءة السلطات المختصة في كشف الجرائم وتتبع مرتكبيها ، فضلاً عن دوره في الكشف عن المشاكل التي تعترض المجرمين وقت تنفيذ الجريمة وبعد تنفيذها .

٥- يقدم الاحصاء رقماً حقيقاً عن عدد الجرائم المختلفة الواقعة في مكان معين خلال فترة زمنية معينة ، كجرائم القتل والسرقة ، إذ يعد الاحصاء بحسب ما وصفه الاستاذ ثورستن سيلين مرآة للجريمة، كما

أنه يعد أسلوباً تقوم عليه دعائم البحث في علم الإجرام بمفهومه الحديث [1] .

٦- يؤدي الإحصاء دوراً مهماً في الكشف عن صفات المجرمين ، و عن توجهاتهم الإجرامية و سلوكياتهم الفردية ، و طريقة تعاملهم مع الآخرين ، من خلال التمييز ما بينهم وبين الأفراد الذين يشابهونهم من حيث الظروف .

٧- يعد الإحصاء أداة مهمة لبيان العلاقة تربط بين الظاهرة الاجرامية وسبب أنتشارها في مجتمع معين ، من خلال البحث في جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فضلاً عن ذلك البحث في علاقة كل عامل من العوامل المختلفة بنوع معين من الجرائم ، **مثال ذلك** : أن يتم البحث في العامل الاقتصادي للتعرف على العلاقة التي تربطه بجريمة السرقة ، و كذلك البحث في العامل الثقافي لمعرفة العلاقة التي تربطه بالجرائم المعلوماتية الإلكترونية ، فإذا اكتشف الباحث بأن ثقافة المجرم وخبرته في المجال المعلوماتي تمكنه من ارتكاب الجريمة المعلوماتية الإلكترونية ،فهنا سيتوصل الباحث إلى نتيجة وهي أن العامل الثقافي له علاقة طردية تربطه بالجريمة المعلوماتية الإلكترونية ، ونفس الطريقة يطبقها على باقي الجرائم لمعرفة مدى صلتها بالعوامل المؤدية إليها .

ثانياً : عيوب الإحصاء :- يعتري طريقة الإحصاء عيوب عديدة لعل من أهمها ما يأتي :-

١- لا يقدم الاحصاء رقماً حقيقاً عن بعض الجرائم ، لا سيما الجرائم الخاصة كجريمة الزنا ، والجرائم البسيطة كجريمة السب ، والجرائم الخفية كجريمة الإجهاض والسبب في ذلك يرجع إلى احجام المتضررين منها عن الإبلاغ عنها ، بغية التستر عليها في أغلب الاحيان ، خوفاً من الجرائم المرتكبة بدافع الثأر أو غسل العار ، كون أن هذه الجرائم ، تمس بقدسية العادات والاعراف والتقاليد السائدة في المجتمعات المحافظة .

---

(1) د. رؤوف عبيد ، مبادئ علم الإجرام ، دار الفكر العربي ، ط٢ ، ١٩٧٢ ص ١١ .

٢- تعدد مواضيع الإحصاء ، والتي تؤدي إلى تشتيت الباحث ، لصعوبة تحديد المنهجية التي سيعتمدها أساساً لبحثه ، فهل سيبحث في عدد الجرائم المبلغ عنها ؛ أم في عدد الجرائم التي صدر حكماً قضائياً فيها ؛ أم في عدد الجرائم التي تم تنفيذ العقوبة على مرتكبيها . و يؤخذ على منهجية البحث الخاصة بالجرائم المبلغ عنها ، في أنها لا تمكن الباحث من معرفة سبب زيادة الجرائم ، لأن هناك جرائم كثيرة لم يبلغ عنها ، بالإضافة للبلاغات الكيدية التي تخرج من عداد البلاغات الحقيقية . ويؤخذ على منهجية البحث في عدد الجرائم التي صدر حكماً قضائياً فيها ، بأن هناك العديد من الجرائم التي صدر فيها حكم بالبراءة ، أو حكم بغلق الدعوى نهائياً للصلح فيها أو لعدم كفاية الأدلة فيها.

مصادر الإحصاء بالآتي :-

أ- **المصادر البوليسية** : و يقصد بها الاحصائيات أو البيانات أو التقارير التي تنظمها وزارة الداخلية عن أعداد الجرائم المتنوعة التي تم اكتشافها أو التبليغ عنها أو التحقيق فيها من الجهات المختصة التابعة لها .

ب- **المصادر القضائية** : ويقصد الاحصائيات أو البيانات أو التقارير التي ينظمها مجلس القضاء الأعلى والجهات التابعة له ؛ عن أعداد الجرائم المتنوعة التي تم كشفها أو التبليغ عنها أو احالتها أو التحقيق و إصدار الحكم فيها ؛ من الجهات المختصة التابعة لمجلس القضاء الأعلى . يختص مجلس القضاء الأعلى بإعدادها، أو تكون مصادرها عقابية ؛ تختص وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية بالإعلان عنها ، وعليه فأن تعدد المصادر و اختلافها يؤثر بصورة سلبية على نتائج الاحصاء ، فلا يستطيع للباحث الاحصائي الحصول على إحصائية متكاملة عن الجرائم الواقعية نظراً لمحدوديتها ؛ لكون الاحصاء يتحدد بالجرائم الواقعة تحت نظر الجهات المعنية بتثبيتها في السجلات التابعة لها ، أما بالنسبة للجرائم الأخرى التي لم يتم تسجيلها في السجلات الرسمية ؛ بسبب إحجام الضحايا عن الابلاغ عنها لخوفهم من الجاني تارة ، ولتفاهة الضرر تارة أخرى ، أو بسبب الجهات المعنية بالكشف عنها والتحقيق فيها نتيجة لتلاعبهم بالسجلات الرسمية ، أو بإجراءات الكشف عنها للتستر على المجرم سواء كان هذا التلاعب بمقابل أو من دون مقابل ، لتقليل حجم الجرائم الواقعة في دوائرهم أو

بسبب اهمالهم في محاسبة بعض المجرمين دون البعض الأخر [1] ، فكل هذه الأسباب تؤثر في نتائج الاحصاء ، فلا يمكن الاعتماد على طريقة الاحصاء لوحدها ؛ في تحليل الظاهرة الإجرامية وتفسيرها .

٢- يعجز الإحصاء عن تقديم تفسير واضح ودقيق ، عن الجرائم التي يختلف مكان وزمان ارتكابها عن مكان وزمان اكتشافها ، إذ أن هناك الكثير من الجرائم التي لا يكون مكان ارتكابها هو ذات المكان الذي يتم فيه العثور على الأدلة الكاشفة لها ، أو أن يتم الكشف عن الجريمة بعد ارتكابها بعدة سنوات ، وهذا بدوره يؤثر على الحقيقة التي يقدمها الاحصاء ؛ لأن طول المدة قد يؤدي إلى زوال آثار ارتكابها أو تمكن الجاني من محوها قبل الكشف عنها ، وهذا بدوره يؤثر على معرفة مرتكبها للتعرف على السبب الذي دفعه لارتكابها مما يؤثر ذلك على صحة النتائج المستخلصة من الاحصاء .

٣- يؤخذ على الإحصاء قصوره في تقديم المعلومات الكافية عن أسباب السلوك الاجرامي ، نظراً لكونه يبحث في مسألة زيادة ارتكاب جرائم الأموال في الشتاء ، إلا أنه يعجز عن تفسير سبب ازدياد جرائم الاموال في الشتاء ، هل كان بسبب احتياج المجرم للملبس والمأوى ، أم أن السبب يعود لظرف الزمان ؛ كون أن وقت الليل في فصل الشتاء أطول من فصل الصيف ؛ ومن باب استثمار الوقت يستغل المجرم ذلك الظرف لتنفيذ مخططاته الإجرامية ؛ سعياً إلى تحقيق النتيجة التي ترضي طموحاته . وعليه فأن تشعب العوامل الدافعة إلى الجريمة ، وتعدد مرتكبيها واختلاف ظروف كل منهم يوجب على الباحث دراسة شاملة لجميع الظروف والاسباب المحيطة بالجرائم ومرتكبيها ، وهذا أمراً يصعب تحققه أن لم يكمن مستحيلاً ، مما يؤثر وبلا شك على دقة التفسير الخاص بالسلوك الإجرامي ، ما يعني ذلك أن الاحصاء يعطي تفسيراً عاماً للجرائم التي تكون من نوع واحد ، لصعوبة التوصل إلى التفسير الدقيق

---

(1) د. عبد الرحمن أبو توتة ، علم الإجرام ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠١، ص ٦٩.

الخاص بكل جريمة ، وذلك لاختلاف حالة مرتكبيها و الظروف المحيطة بهم وقت ارتكاب الجريمة .

*إلا أن هذه العيوب لا تؤثر على أهمية الاحصاء باعتباره الاسلوب الاكثر استخداماً في المجال الجنائي ، ويمكن التقليص من أثر تلك الانتقادات من خلال البحث في أسباب الجرائم الواقعة خلال فترات الحروب ، و فترات الطوارئ على حدا ، وعدم دمجها مع الدراسات الخاصة بالجرائم المرتكبة في الظروف الاعتيادية ، فضلاً عن ذلك لابد من الاستعانة بجميع المصادر التي تساعد على الكشف عن اعداد الجرائم المتنوعة وعلى غرار سنوات عدة ، وعدم الاستعانة بسنة واحده لمعرفة التدرج في ارتكاب الجرائم المختلفة ، و أسباب اختلافها لتكون نتيجة التفسير سليمة وموافقة للواقع .

المطلب الثاني

طريقة دراسة الحالة

دراسة الحالة تعني ، البحث في حالة المجرم ودراستها بشيء من التفصيل ؛للوصول إلى التفسير الصحيح للسلوك الإجرامي ، ولمعرفة الظروف المحيطة بالمجرم وقت ارتكابه للجريمة ، ومدى علاقة تلك الظروف ومدى تأثيرها في نفسيته وقت ارتكابه للسلوك الإجرامي ، وعليه سنخصص هذا المطلب للبحث في مفهوم دراسة الحالة ، وفي مزاياها وعيوبها في فرعين وكالآتي :-

الفرع الأول

مفهوم دراسة الحالة

يقصد بدراسة الحالة :الوسيلة التي يستفاد منها لجمع البيانات الاجتماعية وتحليلها وتصنيفها ، والتي تتمثل بدراسة العامل المشترك الذي من شأنه التأثير في مجموعة من الأفراد كعامل الفقر مثلاً ، فيتم في ضوء ذلك العامل دراسة الحياة الخاصة بكل مجرم ، للتعرف على نسبة تأثير عامل الفقر فيه ، و هل يعد هو السبب المباشر الدافع إلى الاجرام بالنسبة لجميع

المجرمين الذي ارتكبوا جرائمهم بسبب الفقر أم أن هناك عوامل أخرى أثرت على المجرمين بالإضافة لعامل الفقر ، وقد يتم تحديد مجرم معين بالذات لدراسة حالته والبحث في جميع العوامل التي من شأنها التأثير عليه، بمعنى أن يتم البحث في العوامل الاجتماعية (البيئية) و الاقتصادية و الثقافية النفسية ، لمعرف مدى تأثير تلك العوامل على حالته النفسية ، والتي يدورها تؤثر بشكلٍ ملحوظ على سلوكياته و ردود فعله الخارجية ، أثناء احتكاكه مع الآخرين ، و هل أن لجميع تلك العوامل دوراً في تحفيزه على الإجرام أم أنها تعد سبباً غير مباشر ، ويبرز أحد ليحتل المرتبة الأولى في التأثير عليه ، والذي يرتبط بالسلوك الإجرامي ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وقد حدد هيلي خمسة متطلبات يمكن من خلالها تحديد حالة المجرم وتتمثل (بالأسرة ، والتاريخ التطوري للحالة ، والبيئة الاجتماعية ، و القرابة ، والجيرة) ، فمن خلال البحث في تلك العوامل يمكن التعرف على الظروف المحيطة بالمجرم وقت ارتكابه للجريمة ، ومدى علاقة تلك الظروف بالسلوك الإجرامي الصادر منه .

الفرع الثاني .

مزايا وعيوب دراسة الحالة .

من المتعارف عليه أن لكل طريقة بحث ، ايجابيات وسلبيات ، تتمثل الايجابيات بالمزايا ، والسلبيات بالعيوب ، وعليه سنخصص هذا الفرع للبحث في مزايا وعيوب طريقة دراسة الحالة ، في فقرتين ، إذ سنخصص الفقرة الأولى لمزاياها ، والفقرة الثانية لعيوبها وكالآتي :-

أولاً : المزايا:-

* تعد دراسة الحالة من أهم الاساليب التي تساعد على تشخيص العينة محل الدراسة .

* من أهم الوسائل المتبعة في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالحالة إذ أنها تربط ما بين تلك البيانات لتفسير و تحليل السلوك الاجرامي .

ثانياً : العيوب:-

* قد يستبد الباحث برأيه عند تفسيره للسلوك الاجرامي ، الأمر الذي قد يبعده عن الموضوعية في استخلاص النتائج ، و قد يؤدي به ذلك إلى التركيز على الوسيلة التي يقتنع بها في إجراء البحث العلمي للظاهرة محل الدراسة ومن دون الاعتماد على الوسائل العلمية الأخرى ، مما سيؤثر ذلك على مصداقية النتائج التي سيتوصل لها بخصوص تقييم تلك الظاهرة

* أن أغلب الدراسات الخاصة بالمجرمين تكون محددة من قبل المؤسسات الخاصة بتأهيلهم ، مما يؤدي ذلك إلى تقييد الباحث في دراسة التدابير الخاصة بالتصدي للظاهرة الاجرامية ؛ ومن دون البحث في الأسباب المؤدية إليها، وهذا بدوره يرتب خللاً لا يمكن تداركه ، فكيف يتم إيجاد التدابير المناسبة لحالة المجرم ، وكيف سيتحقق هدف العقوبة في اصلاح المجرم وتقويم اعوجاجه، أن لم يتم البحث في ظروفه والدوافع التي أدت به إلى ارتكاب الجريمة ، قبل فرض العقوبة أو التدبير عليه .

المطلب الثالث
طريقة المقارنة

المقارنة هي الترجيح أو الموازنة بين شيئين أو شخصين ، بعد التعرف على الصفات و المميزات الخاصة بكل منهما ، فمن خلال تلك المقارنة يمكن التعرف على الصفات الجرمية والظروف التي عاشوها وتمييزها عن صفات الآخرين وظروفهم ، و من أجل البحث في مفهوم المقارنة و مزاياها وعيوبها سنقسم هذا المطلب إلى فرعين ، إذ نخصص **الفرع الأول** للبحث في مفهوم المقارنة ، ونبين في **الفرع الثاني** عيوبها ومزايا وكالآتي :-

الفرع الأول .
مفهوم المقارنة .

المقارنة : ويقصد بها البحث في صفات المجرمين ، و بظروفهم التي نشأوا فيها و مقارنتها مع صفات الاشخاص العاديين وظروفهم ، لاستخلاص الصفات الإجرامية المشتركة بين المجرمين، باعتبارها من العوامل الإجرامية الدافعة إلى ارتكاب الجريمة

فضلاً عن البحث في الظاهرة الإجرامية وغيرها من الظواهر الاجتماعية للبحث عن الصلة التي تربط بينهما لاستنتاج القواعد العامة في علم الإجرام .[1]

الفرع الثاني .
مزايا وعيوب المقارنة

للطريقة المقارنة العديد من الصفات التي تتسم منها ، والتي لها دوراً في إعطاء التفسير الخاص بالسلوك الإجرامي و بيان مدى علاقته بالعوامل والظروف الخاصة بالمجرم ، وبالمقابل عليها عيوب ، و عليه سنبين مزايا وعيوب طريقة المقارنة في فقرتين مستقلتين وكالآتي :-

أولاً :مزاياها :-

١- تعد طريقة المقارنة أحد الاساليب الناجحة ؛ و لها دوراً في تحقيق أفضل النتائج العلمية بخصوص تفسير وتحليل الظاهرة الإجرامية ، إذ يتم من خلالها التوصل إلى حقيقية العلاقة التي تربط الظاهرة الاجرامية بغيرها من الظواهر الاجتماعية ، فضلاً عن ذلك أنها توضح دور العوامل الاجتماعية في إحداث التطورات والتغيرات المواكبة للمجتمع ؛ الذي تنتشر فيه الجريمة ، للتعرف على درجة التأثير التي تتركها تلك التغيرات والتطورات على سلوكيات أفراد المجتمع عامة والمجرمين خاصة ، لاستنتاج علاقة السببية التي تربط العوامل الاجتماعية المتطورة بالسلوك الإجرامي .

ثانياً : عيوبها : -

١- لا تعطي الدراسات الخاصة بالمقارنة المعلومات الكافية عن جميع المجرمين ؛ فيما يتعلق بظروفهم الخاصة ، و الدوافع ، والعوامل المساعدة التي حفزتهم على ارتكاب السلوك الإجرامي ، مما يؤدي ذلك إلى عدم امكانية الاعتماد على تلك المعلومات لبيان سبب ارتكاب السلوك الإجرامي ، فضلاً عن ذلك لا يمكن تعميم النتائج المستنتجة من المعلومات الخاصة بالمجرمين محل

---

(١) د. فوزية عبد الستار ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

المقارنة ، على المجرمين غير الخاضعين للمقارنة ، لأن تلك المعلومات تقدماً تفسيراً خاصاً لسلوك المجرمين دون غيرهم

٢- يصعب على الباحث التعرف عن طريق المقارنة على الظروف الخاصة التي تتعلق بالأسرار الشخصية للسجناء ، لا سيما الظروف التي تتعلق بطبيعة العلاقة التي تربطهم بعوائلهم و أهليهم، إذ أن لتلك العلاقات أثراً كبيراً على سلوكياتهم ، و أن التعرف على هذه العلاقات يقتضي البحث فيها وبدقة من خلال الاتصال المباشر مع أهلهم و ذويهم ، و عليه لا يمكن الاعتماد على المعلومات العامة التي تقدمها المقارنة أن لم تكن شاملة لجميع الظروف العامة منها والخاصة ، حتى يكون التفسير الكاشف لطبيعة السلوك الاجرامي في ضوء تلك المعلومات صحيحا و منطقياً ، حتى لا يكون عرضة للتشكيك .

خلاصة القول : لا يمكن الاعتماد على الدراسات التي تقدمها طريقة المقارنة باعتبارها المصدر الوحيد؛ لتفسير السلوك الإجرامي ، أو لتفسير الظاهرة الإجرامية ، لكونها تقتصر على دراسة العوامل والدوافع و الظروف التي تتعلق بالمجرمين محل البحث ، دون المجرمين الآخرين ، فضلاً عن ذلك أن الاعتماد على نتائج المقارنة دون الاعتماد على غيرها من الطرق ؛ يعرقل عمل القضاء ، ويصعب عليه مهمة التعرف على الدوافع الإجرامية الخاصة بالمجرمين المجهولين ، أو غير الخاضعين للدراسة و المقارنة ، مما يؤثر ذلك سلباً على طريقة تفسير السلوك الإجرامي ، ولا يمكن التعرف على الأسباب الحقيقة المؤدية إلى انتشار الظاهرة الإجرامية في المكان المحدد أو خلال الفترة الزمنية المحددة لإجراء المقارنة بخصوصها .